ملخص المحاضرة رقم 07: التضخم وسياسات مكافحته

في نهاية هذا الملخص يتوقع أن يعرف الطالب:

- ❖ **مفهوم التضخم**
- ❖ **أنواع التضخم**
- ❖ **سياسات مكافحة التضخم**

1- مفهوم التضخم:

تعددت تعريفات التضخم في الفكر الاقتصادي، وذلك من خلال العديد من الكتابات التي تناولت هذه الظاهرة، حيث ركزت بعض تلك الكتابات في تعريفها لهذه الظاهرة على مظهر التضخم، وذلك باعتباره ارتفاعا في المستوى العام للأسعار، ومن الأمثلة على ذلك تعريف التضخم على أنه: "الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما"، كما عرف بأنه "عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد"، ومن خلال هذه التعريفات يتبين بأن التضخم يعبر عن الزيادة في كمية النقود المتداولة إلى تلك الدرجة التي تؤدي إلى حدوث انخفاض في قيمتها، والذي ينعكس في صورة ارتفاع مستويات الأسعار المحلية، مع ثبات مستويات الدخل، بحيث يؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد.

في حين اعتمدت البعض من تلك الكتابات في تعريفها لظاهرة التضخم على الأسباب المنشئة للتضخم، مع تفاوت التركيز على هذه الأسباب بين تعريف وآخر، ومن أمثلة ذلك تعريف التضخم بأنه "كل زيادة في كمية النقد المتداول تودي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار"، كما عرف التضخم أيضا بأنه" زيادة محسوسة في كمية النقود"، كما عرف أيضا بأنه "الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما والناجم عن فائض الطلب عما هو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة"، كما عرف التضخم بأنه "زيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار". كما عرف البعض التضخم من خلال الربط بين مظهر التضخم وبعض أسبابه حيث عرف التضخم بأنه" زيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع بالقدر الذي يكفي في زمن قصير لتحقيق ارتفاع كبير في الأسعار".

وبالرغم من تعدد التعريفات التي تناولت ظاهرة التضخم إلا أنها تشير إلى أنها تمثل ارتفاعات متوالية في المستوى العام للأسعار وانخفاض في القوة الشرائية لوحدة النقد. أي أن تعريف التضخم يتضمن الخصائص التالية:

- ✓ أن قياس التضخم يتم بمعيار ما يسمى بالمستوى العام للأسعار والذي يعرف على أنه "متوسط ترجيحي للأسعار مجموعة السلع والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما"؛
- ✓ أن التضخم يعبر عن الارتفاع الملموس في المستوى العام للأسعار، حيث يجب أن يكون الارتفاع في المستوى العام للأسعار واضحا ومحسوسا في المجتمع، وأن يشمل الارتفاع فترة زمنية غير قصيرة، حيث يعبر عن التضخم بأنه عملية ديناميكية قابلة للملاحظة خلال فترة طويلة نسبيا.

2- أنواع التضخم:

للتضخم أنواع عدة مرتبطة بكثير من العوامل الاقتصادية والمتغيرات الموجودة على مستوى سوق السلع والخدمات وسوق عوامل الإنتاج، لكن بالرغم من تعدد أنواع التضخم إلا أنها تشترك في نقطة واحدة وهي أن كل أنواع التضخم تؤدي إلى إضعاف القدرة الشرائية. وتحديد أنواع التضخم راجع إلى عدة معايير منها مدى تدخل الدولة في تحديد الأسعار، القطاع الذي يمسه التضخم كدا مدة التضخم بالإضافة إلى معايير مختلفة أخرى وعلى هدا الأساس فإننا نفرق بين أنواع التضخم.

2-1- التضخم المرتبط برقابة الدولة على الأئتمان: تتحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بمدى تحكم الدولة في جهاز الأثمان ومراقبتها لتحركات المستوى العام للسعار والتأثير فيها حيث ينطوي تحت ظل هذا المعيار ثلاثة أنواع من الاتجاهات التضخمية:

- ✓ **التضخم الطليق "المكشوف"**: ويكون نتيجة للتغير في الطلب نسبة أكبر من التغير في العرض من السلع والخدمات، وينجم عنه استمرار الأسعار في الارتفاع دون أن تتدخل الدولة في فرض قيود على الأسعار أو تحديدها.
- ✓ **التضخم المقيد "المكبوت"**: وهو شكل من أشكال التضخم الذي لا يظهر فيه ارتفاع محسوس بالأسعار بفعل سياسة الدولة في فرض الرقابة على الأسعار وكذا القيود المباشرة التي تتحكم من خلالها بالتسعير، وتلجأ الدولة إلى مثل هده الأساليب في حالة عجز عرض السلع و الخدمات أمام حجم الطلب الكبير الذي يتولد عنه فائض الطلب.
- ✓ **التضخم الكامن "الخفي"**: يتمثل هده النوع من التضخم بارتفاع ملحوظ في الدخول النقدية دون أن تجد لها منفذا للإنفاق، بفضل تدخل الدولة حيث حالت إجراءاتها المختلفة دون إنفاق هده الدخول المتزايدة فيبقى التضخم كامنا وخفيا لا يسمح له بالظهور وفي شكل انكماش في الإنفاق على السلع

الاستهلاكية والاستثمارية. وغالبا ما تتدخل العوامل والظروف الاقتصادية لإجبار الدولة على الحد من ظهور الظواهر التضخمية بالحد من الإنفاق في الحروب مثلا.

2-2- التضخم المرتبط بالقطاعات الاقتصادية وحدة التضخم:

- ✓ **التضخم المرتبط بالقطاعات الاقتصادية:** تتنوع الاتجاهات التضخمية بتنوع القطاعات الاقتصادية الموجودة، فالتضخم الذي يتفشى في سوق السلع يختلف عن التضخم الذي يتفشى في سوق عوامل الإنتاج، كذلك التضخم الذي يتفشى في قطاع الصناعات الاستهلاكية يختلف عنه في القطاعات الاستثمارية، ويحلل الاقتصادي "كينز" أنواع التضخم المتفشية في أسواق السلع إلى:

- **التضخم السلعي:** وهو التضخم الذي يحصل في قطاع الصناعات الاستهلاكية حيث يعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار.

- **التضخم الرأسمالي:** وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمارات ويعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها.

وأما بالنسبة للاتجاهات التضخمية المتفشية في أسواق عوامل الإنتاج وأثارها على الدخول النقدية للأفراد فإن كينز يفرق بين نوعين آخرين من التضخم هما **التضخم الربحي** و**التضخم الدخلي**.

- ✓ **النوع المرتبط بحدة التضخم:** يمكن تقسيم التضخم من حيث حدته و درجة قوته إلى:

- **التضخم الجامح:** يعرف أيضا بالدورة الخبيثة للتضخم، وميزته الأساسية أنه ينشأ نتيجة التوسع الغير طبيعي في كمية النقود وزيادة عرضها، كما أنه ينشأ نتيجة النقص الطبيعي والحاد في عرض السلع والخدمات والنفقات التي يعقبها ارتفاع في الأسعار، ولا تتم معالجة هدا النوع من التضخم إلا بإصلاحات نقدية جذرية، فالسلطات النقدية تجد نفسها مضطرة للتوسع في الإصدار النقدي مما يزيد تقاسم الشكل. كما أنها غير قادرة عل إيقاف هدا التضخم بسبب عدم القدرة على تلبية الحاجات من قصور عرض السلع.

- **التضخم الزاحف:** يسمى أيضا بالتضخم المعتدل، وهو أقل خطورة وشدة من التضخم الجامح وفيه ترتفع الأسعار بصورة بطيئة وبمعدلات لا يفوق ثلاثة بالمائة سنويا وهي معدلات أقل من معدلات الارتفاع الأسعار في التضخم الجامح، وهكذا فهو يتطلب فترة زمنية طويلة حتى يظهر، ومن ثم معالجته من طرف الدولة تكون أقل صعوبة.

- ✓ **التضخم المرتبط بالمصدر:** والمقصود به إن كان التضخم ناتجا عن عوامل داخلية أو أنه مرتبط بالعلاقات الاقتصادية الدولية أي انه مستورد.
  - **التضخم المحلي:** وهو مرتبط بالعوامل الداخلية، إذ أن الإخلال في الهيكل الاقتصادي وكذلك اختلال الأداء فيه قد تتبعها تغيرات على مستوى الأسعار بالارتفاع مما يبرز تلك الظاهرة.
  - **التضخم المستورد:** يكون ناتجا عن العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين مختلف أقطار العالم، وبالخصوص بين الدول الصناعية والدول النامية بينما هده الأخيرة تسعى إلى تحقيق التطور الاقتصادي و التنمية الاجتماعية ما يجعلها بحاجة إلى إستاد التكنولوجيا المتطورة والكثير من السلع، وهدا الارتباط للدول النامية هو الذي يجلب التضخم الموجود في الدول المرتبطة معها.

3- سياسات مكافحة التضخم: لمواجهة التضخم تستعمل عدة سياسات نذكر منها:

- ✓ **السياسات المباشرة لمواجهة التضخم** :إن للتضخم وطأة على السياسة و الاقتصاد والمجتمع من خلال الأضرار التي تنجم عليه مما يدعو بالسلطات إلى التدخل من أجل إحداث مساواة بين الطلب الكلي والعرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل باستخدام وسائل السياسة المالية والنقدية. وتتمثل الوسائل المباشرة في إجراءات اختيارية وإجبارية وتتمثل في تشجيع الأفراد على رفع مدخراتهم وتقليل إنفاقهم الاستهلاكي وهذا المشكل حيث لا يمكن إقناع الأفراد على الادخار في حالة التضخم وهم يعلمون أن قيمة النقد في تناقص مستمر، حيث يظهر حلان هما:
  - أن تعمد الدولة إلى مراقبة الأسعار وتحديد الاستهلاك مبرهنة للأفراد قدرتها على مكافحة التضخم ومنه يلجأ الأفراد إلى الادخار والاكتتاب في سندات الحكومة ولكن رغم ذلك يعتبر أثر وسائل الادخار الاختياري محدودا جدا في معالجة التضخم.
  - أن تلجأ الدولة إلى طريقة الادخار الإجباري وهو اقتطاع جزء من مداخيل العمال والاحتفاظ بها في حساب خاص بادخارات العمال.

وقد كان كينز أول من اقترح الأخذ بعين الاعتبار هذا المشروع الذي يعرف باسم " الدفع المؤجل " حيث يتم إطلاق هذه الاقتطاعات المحتفظ بها خلال فترة التضخم أثناء الدخول في مرحلة الركود. حيث تعتبر وسيلة لتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار ولمعالجة التضخم أو الانكماش وهنالك وسائل أخرى يمكن اللجوء إليها من خلال السيطرة على الأسعار واتباع سياسة التقنين وتوزيع السلع الضرورية بكميات قليلة للحد من الإنفاق الاستهلاكي.

- ✓ **السياسات النقدية لمواجهة التضخم:** وتلجأ إليها الحكومات الحديثة لنجاعتها وفعاليتها، حيث تتضمن وسائل السياسة النقدية السيطرة على عرض النقود بواسطة البنك المركزي بالتقليل منها لغرض المضاربة وبالتالي رفع التكاليف القروض الممنوحة من قبل الجهاز المصرفي، هذا ما يدفع الأفراد للتقليل من رغباتهم في الاقتراض من اجل شراء وتخزين السلع الضرورية التي تعاني من قلة العرض.

ويعتمد البنك المركزي على مجموعة من الأدوات الكمية والنوعية والأدوات المساعدة خاصة سياسة السوق المفتوحة وسعر الخصم ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني... وغيرها. وقد واجهت هذه السياسة عدة من الصعوبات في استخدامها نذكر منها:

– انخفاض الكتلة النقدية قبل الوصول إلى حالة التشغيل التام يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة وتقليص حجم الاستثمارات وانخفاض مستوى الدخل ويترتب عنه انخفاض الإنتاج وارتفاع الأسعار.

– ارتفاع أسعار الفائدة تؤدي إلى ارتفاع قيمة القروض التي يمكن أن يحصل عليها الجمهور.

– ارتفاع أسعار الفائدة تؤدي إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية (السندات) مما يؤدي إلى خسارة أصحابها.

– صعوبة تحديد مستوى التشغيل التام للموارد حين تسمح السلطات النقدية باستمرار ارتفاع الأسعار حتى بلوغ ذلك المستوى وقتها تتدخل الحكومة للحد من هذا الارتفاع.

- ✓ **السياسة المالية في ضبط التضخم:** عندما تفشل الحكومات المعاصرة في الحد من التضخم بوسائل السياسة النقدية تلجأ إلى وسائل السياسة المالية والمتمثلة في ما يلي:

– **الرقابة الضريبية:** حيث تعتبر جزءا من السياسات المالية العامة في التحكم في عوامل الإنفاق العام وإحدى المتغيرات التي تستخدمها سياسة الميزانية في الرقابة على التضخم والكساد، وهي ذات أثر في ضبط حركات التضخم والانكماش وتحقيق معدلات أعلى من الرقابة على مستويات الإنفاق الوطني من جهة وتجميع فوائض القيم من جهة أخرى، وتقضي هذه السياسة في حالة قصور الإنفاق الخاص زيادة الإنفاق بخفض معدلات الضريبة سواء على الأرباح برفع معدلات الإنفاق الاستثماري أو على الاستهلاك لرفع معدلات الإنفاق الاستهلاكي، وترك جزء من الدخول النقدية بين الأفراد لاستخدامها في حفز عناصر الطلب الفعلي من استهلاك واستثمار، أما في حالة جموح الإنفاق الخاص تقتضي رفع معدلات الضريبة التصاعدية على الدخول وذلك

لسحب جزء من القوة الشرائية مما يدفع الأفراد إلى الجموح عن الاتفاق والادخار لانخفاض مستويات دخولهم مما يقلل من حدة الطلب وفي نفس الوقت يزيد من محصلات الضريبة. إن سياسة الرقابة الضريبية غير مرنة لعدم قدرتها على التكيف والتلاؤم مع تعدد الميزانيات وتغيراتها بأكثر من مرة في العام، وأن ارتفاع التكلفة الضريبية قد يضعف من حوافز الإنتاج الاستهلاكي والاستثماري ما دام الناتج من الأرباح سيقتطع في شكل ضرائب.

- **الرقابة على الدين العام:** وتساهم في إدارة التحويلات المالية وتوجيه الإنفاق الإنتاجي بتجميد القوة الزائدة في الأسواق واستخدامها في تمويل الميزانية، حيث أن السياسة المالية في رقابتها على الدين العام تعمل على سد العجز في منابع التمويل. يمكن استخدام سياسة تمويل العجز المنظم بالقروض في البلدان النامية نظرا لضعف معدلات الإنتاج فيها أو عدم التوظيف التام للعناصر الإنتاجية إلا أنه قد يترتب عنها ارتفاع الأسعار خاصة إذا كان التمويل بالإصدار النقدي.
- **الرقابة على الإنفاق العام :** تباشر سياسة الميزانية تأثيرها في الرقابة على التضخم والانكماش من خلال الإنفاق الحكومي سواء الاستهلاكي أو الاستثماري برفع معدلاته أو تخفيضها حسب الأحوال الاقتصادية السائدة ويعني بالإنفاق الحكومي في هذا المجال الإنفاق المباشر الذي تمارسه السلطات الحكومية عن طريق الضريبة.

تكرس هذه السياسة في إحداث عجز أو فائض في الميزانية للتحكم في الضغوط التضخمية أو الانكماشية على أن تأخذ بعين الاعتبار ظروف النشاط الاقتصادي في البلدان النامية من حيث ممارسة السلطات الحكومية سياستها الانفاقية، و تقوم هذه السياسة في حالة التضخم على خفض الإنفاق الحكومي بإحداث فائض في الميزانية مؤثرا بذلك على أنواع الإنفاق الأخرى ، فهنا يجب التفريق بين نوعي الإنفاق العام حيث تكون الرقابة بالتقليل من حجم الاستهلاك أقوى أثرا و أكثر مفعولا من التأثير في حجم الاستثمار.